

# مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، بصفتها منسق مجموعة ال ٢١، إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، تحيل بها ورقة عمل مجموعة ال ٢١ بشأن أعمال مؤتمر نزع السلاح

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا تحياتها إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، وتشرف بأن تقدم طيه، بصفتها منسق مجموعة ال ٢١، ورقة العمل التي أعدتها المجموعة بشأن أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وتطلب البعثة الدائمة لسري لانكا، باسم مجموعة ال ٢١، أن تصدر الوثيقة بوصفها ورقة عمل رسمية لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة مؤتمر نزع السلاح عن أسى آيات التقدير.



## أعمال مؤتمر نزع السلاح

١- تود مجموعة الـ ٢١ أن تؤكد، مرة أخرى، أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، الذي تبنثق ولايته من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وأن تؤكد أيضاً أهمية الحفاظ عليه من خلال تعزيز طابعه ودوره وولايته. ويجب التأكيد على ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف العمل الموضوعي الذي يشمل، في جملة أمور، المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً ما ورد في ورقات العمل التي قدمتها إلى المؤتمر في عام ٢٠١٦ بشأن مواضيع نزع السلاح النووي، ومتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في عام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأعمال مؤتمر نزع السلاح.

٢- ولا تزال قضية نزع السلاح النووي تمثل أولوية قصوى للمجتمع الدولي. وتكرر مجموعة الـ ٢١ الإعراب عن قلقها البالغ بشأن الخطر الذي يهدد بقاء البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وتشدّد المجموعة، في سياق تأكيد التزامها القوي بنزع السلاح النووي، على ضرورة بدء مفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخر. وباعتبار نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح بدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي يهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مع إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية من العالم دون تمييز وعلى نحو يمكن التحقق منه وفي إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تذكّر المجموعة بورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2063، وهي الورقة التي تدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة.

٣- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، لأول مرة في التاريخ، بجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو الإعلان الذي تضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بدعم قضية نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية، وبمساهمتها في تحقيق نزع السلاح العام والتام. ويؤمل أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى تجعل مناطق أخرى من العالم "مناطق سلام". وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والذي يؤكد مجدداً، ضمن جملة أمور، التزام هذه الجماعة بالحفاظ على السلم والأمن الدولي والاستقلال السياسي وعملية نزع السلاح النووي مما يؤدي إلى نزع السلاح العام والتام وعلى نحو يمكن التحقق منه. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتاكانا السياسي المعتمد في مؤتمر القمة الخامس لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بونتاكانا، بالجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهو الإعلان الذي يؤكد مجدداً، في جملة أمور، التزام الجماعة بإنجاز حظر

الأسلحة النووية وإزالتها على نحو تام. وتؤكد الجماعة مجدداً التزامها بتوطيد الأسس التي تجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وتُبرز سمتها المميزة كأول منطقة على الإطلاق خالية من الأسلحة النووية ومنشأة بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وترحب المجموعة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ في المكسيك، في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤- وتؤكد المجموعة من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتعرب عن عزمها على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المفاوضات في هذين المجالين. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتعيد تأكيد قرار الجمعية ذي الصلة A/RES/71/71 الذي يقضي بمتابعة هذا الاجتماع. وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن صواب في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥، لقد "برهن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي على أن هذه القضية لا تزال تشكل إحدى الأولويات الدولية الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد مجموعة الـ ٢١ على نحو تام أهداف هذا القرار، وبخاصة دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح للبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها. وترحب المجموعة أيضاً بالقرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في إطار الأمم المتحدة، في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب أيضاً بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، وإبراز الأحداث التي تُنظم حول العالم للاحتفال به، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات السنوية للاحتفال بهذا اليوم.

٥- وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "يضع مقترحات لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإبقائه كذلك"، وتأمل أن يساهم التقرير في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تحيط المجموعة علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/258 الذي ينص على "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ من أجل التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية سعياً إلى إزالتها تماماً.

٦- وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى القيام، على سبيل الأولوية القصوى، بإبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات ملزمة قانوناً ورغم الطلبات المقدمة منذ أمد بعيد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالحصول على تلك الضمانات، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير قلقاً أكبر هو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض بشكل ضمني أو صريح لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة، وهو ما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة إلى بدء مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/75.

٧- وتتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي أشار في بيان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى تزايد إدراك العواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب المجموعة في هذا الصدد بعقد مؤتمرات بشأن هذا الموضوع في أوغسلا يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٨- وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما قد ينجم عن أي تفجير لأسلحة نووية من قتل وتدمير فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما سيُعرض حياة الأجيال الحاضرة والقادمة للخطر. وترى المجموعة أن الإدراك التام للعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون الأساس لجميع التُّهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

٩- وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح النتائج التي توصل إليها المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ تعهداتها الصريح بالإزالة التامة لترساناتها النووية، بما يفضي إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. ونظراً إلى العواقب الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المقترنة بحدوث تفجير لسلاح نووي، ستسعى المجموعة إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية من أجل حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين.

١٠- وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة من أجل تحقيق هذه الغاية.

١١- وتكرر المجموعة الإشارة إلى الطابع الملح الذي يكتسيه تنفيذ مؤتمر نزع السلاح لولايته كما حددها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ويكتسيه أيضاً اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل استناداً إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة أمور منها القضايا الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي ومنها قاعدة توافق الآراء. وتحت المجموعة رئيس مؤتمر نزع السلاح على ألا يدخر أي جهود وأن يواصل مشاوراته الواسعة مع جميع الوفود لدى المؤتمر من أجل تحقيق هذا الهدف.

١٢- وترى المجموعة كذلك أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية مع مراعاة المصالح الأمنية الجماعية لجميع الدول.

١٣- وإذ تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم التوافق في الآراء بشأن تنفيذ البرنامج المتعدد الأطراف لنزع السلاح في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، فهي تعيد تأكيد دعمها لمسألة التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وتعرب عن قلقها البالغ لعدم عقد هذه الدورة حتى الآن. وترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة ٥٥١/٧١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي ينص على أن يقدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح تقريراً عن أعماله، بما في ذلك التوصيات الموضوعية الممكنة، قبل انتهاء الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

١٤- وتكرر مجموعة الـ ٢١ التأكيد على أهمية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتعرب عن أسفها البالغ للتأخر في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق هذه الغاية.

١٥- وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن خيبة أملها وعن بالغ قلقها لأن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بصفتها وديعتين لمعاهدة عدم الانتشار ودولتين مشتركتين في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها لعام ١٩٩٥، عرقلت تحقيق توافق الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمته. وتؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لا يزال هو الأساس لإنشاء هذه المنطقة وأنه يظل صالحاً إلى حين تنفيذه بالكامل. كما تعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، وهي، وفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، "تدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إبداء تعاونها وبذل قصارى جهودها لضمان مسارعة الأطراف الإقليمية إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، وتؤكد من جديد أن الدول المشتركة في تقديم القرار ينبغي أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بالكامل دون مزيد من التأخير.

وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن بالغ قلقها لأن الاستمرار في عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، خلافاً لما تدعو إليه القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة، يقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الحاجة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية يمكن أن يقوّض نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تشدد على استمرار سريان الالتزامات المقطوعة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ولا سيما التعهد الصريح بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها الكامل دون مزيد من التأخير.

١٦- وتسلم المجموعة بأهمية استمرار المشاورات بشأن إمكانية توسيع نطاق العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

١٧- كما تسلم المجموعة بأهمية تعزيز التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وفقاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل المجموعة دعمها لمسألة تعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ ومنتدى المجتمع المدني غير الرسمي الثاني في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.